دور مؤسسات المعلومات في دعم مجتمع المعرفة وتنميته : دراسة تحليلية

حنان أحمد فرج❖

المقدمة:

شاعت مصطلحات كثيرة لوصف التحولات الهائلة التي يعيشها عصرنا اليوم والكيانات التي تتجه المجتمعات نحوها، منذ نهاية القرن العشرين، ولوجًا الى القرن الحادي والعشرين، ومن أهم هذه المصطلحات "مجتمع المعلوماتية"، "مجتمع الشبكات"، "مجتمع المعرفة". ويرى الباحثون أن هذه المصطلحات يمكن استعمالها تبادلياً، وإن كان كل مصطلح فيها يهدف الى تأكيد بعض الجوانب دون سواها في ظاهرة التحول الذي نعيشه في هذا العصر (slaus, 2007).

ومصطلح مجتمع المعرفة استخدمه Drucker لأول مرة عام ١٩٦٩م، وهومجتمع الثورة الرقمية بامتياز، التي أسهمت في تغيير العلاقات في المجتمعات المتطورة ورؤيتها للعالمين. ويتصف التحول إلى مجتمع المعرفة بصفات أهمها أن المعرفة شكل أساسي من أشكال رأس المال المادي والبشري، وأن النمو الاقتصادي والاجتماعي يبنى على تراكم المعرفة. وقد تنبأ ماركس في القرن التاسع عشر بحلول رأس المال الفكري (قوة المعرفة) لتحلّ محلّ قوة العمل، حيث أصبحت المعلومة والمعرفة سمة ومقياسًا لمعنى القوة والتفوق في صياغة أنماط الحياة وتشكيل الذوق الفني والقيم وضاعفت من سرعة الفتوحات العلمية والإبداعية والتراكم المعرفي (**Drucker, 1993**).

ولما كان من أهم مقومات بناء مؤسسات المعلومات التركيز على دور المعرفة كعنصر

❖ قسم المكتبات والمعلومات – كلية الآداب – جامعة الدمام.

هام في استغلال موارد المؤسسة، واعتبار المعرفة جزء رئيسًا ومهمًا في مجال الابتكار والتكيف مع متغيرات البيئة المختلفة كي تشارك مشاركة فعالة في بناء مجتمع المعرفة، فإن تلك المشاركة لن تتحقق قبل الوفاء بتحقيق عدد من الاستراتيجيات لتمكين مؤسسات المعلومات تؤدي دوراً أكثر حيوية في تطور مجتمع المعرفة.

لذا فقد سعت معظم المؤسسات وعلى رأسها مؤسسات المعلومات إلى تحقيق التميز في الأداء، وذلك من خلال تبنيها التحول الى مجتمع المعرفة، الذي يعدّ من أهم سمات العصر الراهن، فالتحول الى مجتمع المعرفة، وتنمية الإبداع التنظيمي، وإحداث بعض التجديدات التقنية، والاستخدام الأفضل للإمكانيات المادية والبشرية، وتمكين المستفيد بكفايات ومهارات حياتية متطورة تستجيب لحاجات العصر، أمر ضروري لمواكبة طبيعة مجتمع المعرفة **(المتحدة، ٢٠١٠/٢٠١١)**.

أهمية الدراسة:

تعد المعرفة دعامة رئيسة من دعائم تقدم الأمم، والنهوض بها، فضلاً عن أنها مصدر من مصادر القوة في المجتمع، بل إنها هي المصدر الحقيقي للقوة، والباعث على الحراك الفكري والاجتماعي. ومن ثم فإن امتلاك ناصيتها يؤهل أصحابها لبسط نفوذهم وقوتهم وسيطرتهم السياسية والاجتماعية والثقافية على غيرهم. ويطلق على العصر الحاضر (عصر المعرفة)، حيث أصبحت موردًا اقتصاديًّا مهمًّا، ومصدرًا للدخل الوطني، ودعامة للتقدم في مختلف مجالات الحياة **(المسلم، ٢٠٠٣م)**.

كما تأصلت في الآونة الأخيرة العلاقة بين الاقتصاد والمعرفة، فلم يعد اعتماده مقتصرًا على المعلومات وحدها، بل أصبح يعتمد بشكل أكثر على الخبرة والابتكار والعقلانية، أي أنه بعبارة أخرى يعتمد على المعرفة **(Swanstrom, 2002)** وإذا كان لكل عصر ثروته، فإن المعرفة هي ثروة هذا العصر.

وهناك رغبة جادة لدى كثير من الدول بالتحول نحومجتمع المعرفة بما في ذلك الدول النامية، حيث يعد التقدم المعرفي أكثر دقة في الحكم على تطور المجتمع، والتي تعتمد كفاءته على النشاطات المعرفية، التي تقوم بها مختلف المؤسسات المعنية بالمعرفة.ولهذا فإن الدول النامية يجب أن تدرك أن التحول إلى مجتمع المعرفة قد أصبح ضرورة تمليها

متطلبات النمو والظروف والمتطلبات الدولية، والتي تغير فيها مفهوم المنافسة العالمية لتصبح المعرفة أساسًا المزايا التنافسية بين الدول.

ويمكن أن تسهم مؤسسات المعلومات بمختلف أنماطها في تكوين المعرفة وتشكيلها وذلك من خلال ما تقدمه من أجهزة وتقنيات متطورة، وكفاءات بشرية متدربة. وهي بذلك تصبح ذات رسالة علمية وإنسانية حضارية وثقافية. بالإضافة الى تلك الخدمات لمؤسسات المعلومات فإن لها وظيفة جديدة وهي بناء مجتمع المعرفة من خلال توليد المعرفة والمعلومات والتعامل معها بسهولة وبثها عبر تقنيات المعلومات، وبذلك نرى أن مؤسسات المعلومات بمختلف أنماطها هي المكان الحقيقي والمناسب في تنمية مجتمع المعرفة وبنائه.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من التطور المعرفي الهائل في الدول المتقدمة فإن الدول العربية، لا تزال تتقدم ببطء نحو استيعاب المعرفة وتوليدها بشكل يمكنها من اللحاق بركب الدول المعرفية. كما أنها لا تزال تعاني مشكلة التنمية المتأخرة، إذ يرى Dore (أن مجتمع المعرفة هوولید تطور تاريخي وتكنولوجي طويل للمجتمعات الرأسمالية الصناعية المتطورة لم تمر به الدول النامية بعد **(Dore, 2010)**.

وإدراكًا لأهمية مؤسسات المعلومات بمختلف أنماطها ودورها الفعال في بناء المعرفة، ومكانها المرموق في الثورة الثقافية لأي مجتمع من المجتمعات، وأدائها الدور الأهم في التقدم العلمي التقني، وتشجيع الإبداع الكامن داخل أفراد المجتمع، والذي يدفع باتجاه تطوير الوضع الاقتصادي والبنية الاجتماعية، وتعزيز التأثير السياسي، والتوافق والفهم الديني، مما يؤدي في كثير من الدول إلى إعادة تشكيل الوعي، يمكننا القول بأن مؤسسات المعلومات لها الدور الفعال في بناء معرفة المجتمعات وفي غرس العادات والتقاليد الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية وغيرها، من خلال تأسيس الوعي الثقافي العام، وضرورة الولوج إلى مجتمع المعرفة، الذي هو السبيل الأمثل للتقدم في كل مجال **(خفاجي، ٢٠٠٢م)**.

أهداف الدراسة:

وتهدف الدراسة الى رصد وتحليل لواقع المعرفة في مؤسسات المعلومات ومدى جاهزيتها لمتطلبات مجتمع المعرفة، وبيان الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المعلومات في التحول إلى مجتمع المعرفة لضمان تحقيق

رسالتها في قيادة حركة التغير الاجتماعي المنشود.

ومن خلال هذا المفهوم قسم هذا الهدف الرئيس إلى عدة أهداف فرعية، هي:

١- التعرف إلى مفهوم مجتمع المعرفة.

٢- السمات الرئيسة لمجتمع المعرفة.

٣- الدور الذي تقوم به مؤسسات المعلومات في تطوير مجتمعات المعرفة.

٤- العوائق أو المحددات التي يمكن أن تحكم أو تحد من جهود مؤسسات المعلومات ومقدرتها على التوجه نحو مجتمع المعرفة.

٥- أهم المتطلبات اللازم توفيرها لتنشيط دور مؤسسات المعلومات في تنمية مجتمع المعرفة.

٦- نظرة مستقبلية لمؤسسات المعلومات في ظل مجتمع المعرفة.

منهج الدراسة:

لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى الى تحقيقها، فإن الدراسة سوف تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، والمراجعة النظرية للإنتاج الفكري في الموضوع، وكذا الدراسات، لبيان أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المعلومات في التوجه نحو مجتمع المعرفة.

الدراسات السابقة:

على الرغم من اهتمام المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، بالمعرفة وتطبيقاتها في عالم يتجه نحو مجتمع المعرفة فإن هذا الموضوع لا يزال في مراحله الأولى ولم ينضج البحث فيه أوفي تطبيقاته في المجتمعات العربية. ولهذا السبب توافر عدد قليل من الدراسات التي تبحث في هذا الإطار على حد علم الباحثة.

وفي ظل قلة الدراسات التي تناولت مجتمع المعرفة وأهمية دور مؤسسات المعلومات في تنميتها، وخاصة في الثقافة العربية فقد جاءت فكرة هذه الدراسة لاستجلاء الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات المعلومات في دعم التوجه الى نحو مجتمع المعرفة. وفيما يلي نذكر أكثر الدراسات قربًا من موضع البحث.

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة **(سمراء كحلات عموري، شابونية عمر، ٢٠١٣م)**، وقد هدفت إلى كشف الأدوار الجديدة التي تؤديها المكتبة الجامعية في تأسيس مجتمع المعرفة، من خلال تنفيذ

سياسات متكاملة من الوظائف والخدمات التي تعكس مدى كفاءتها في التجاوب مع متغيرات البيئة الأكاديمية، خاصة فيما يتعلق باحتياجات المستفيدين التي ازدادت تعقيدًا، مما يدفع باختصاصي المكتبة الجامعية إلى تغيير منهجه باتجاه شكل جديد للمكتبة مع خدمات معرفية أكثر رقيًّا مما يجعلها تندمج كليًّا في المنظومة التعليمية والبحثية.وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على أن المكتبة الجامعية تأخذ على عاتقها تطوير التعليم العالي نحو مجتمع المعرفة من خلال تطبيق مقاييسه على أدائها فيما يتعلق بالدور الحاسم في العملية التعليمية واستحداث خدمات متطورة مرتكزة على التقنية.

- دراسة **(سعد محمود الكواز - محمد نايف محمود، ٢٠٠٧)**، التي هدفت إلى التعرف إلى اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية ودورها في النمو الاقتصادي معتمدة الأسلوب التحليلي في دراسة هذه الاتجاهات. وتتضمن الدراسة محورين: الأول يتناول الإطار النظري للمعرفة واستعراض مفاهيمها ومدى مساهمتها في الاقتصاد المعرفي. ويركز الثاني على اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية.وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها العمل على إنشاء أنظمة معلوماتية شاملة وموحدة للدول العربية ترتبط بالشبكات العالمية.

كما ناقشت بعض الدراسات الأجنبية ضرورة تطوير خدمات المكتبات العامة استجابة للاحتياجات المعلوماتية المتغيرة والسريعة لمجتمع المعرفة، منها دراسة **(Cavanagh, 2009)** وهي دراسة تجريبية تناولت ضرورة تطوير الخدمة المرجعية من خلال صياغة إطار عام للخدمة المرجعية، وتطوير الممارسة الإبداعية للعمل المرجعي، والتقدم والتكيف مع مجتمع المعرفة، .حيث أوردت الدراسة أنه في ظل زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، وزيادة استخدام الخدمة المرجعية الافتراضية، من شأنه أن يشكك في الدور الذي يمكن أن يقوم به الانسان في تقديم الخدمة المرجعية.

- دراسة **(Gorman, 2001)** التي هدفت إلى فهم لطبيعة تقاسم المعرفة والتعلم القائمة على التواصل بين موظفي المكتبة وعملائها وجهًا لوجه، من خلال الخدمة المرجعية، وناقشت الدراسة أيضًا كيف يمكن تعلم اكتساب المعرفة من خلال هذه التبادلات مع موظفي المكتبة.

وتناولت دراسة (Whetten, 2006) دور المكتبات العامة كمؤسسة لمجتمع قائم على المعرفة، ودورها في تشكيل الوعي والقيم الثقافية والمعتقدات للمجتمعات، عن طريق تحليل لرسالتها المركزية، وأهدافها، وضرورة توجه المكتبات العامة إلى أن تغيير أو تتكيف مع أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات ومشاركة المواطنين في مجتمع المعرفة الناشئ.

ثانيًا: تناولت بعض الدراسات الأجنبية مدى استخدام مؤسسات المعلومات للمصطلحات والمفاهيم المعبرة عن مجتمع المعرفة، وخاصة في ظل التطورات التي لحقت بتلك المصطلحات واختلافها عن تلك التي كانت تستخدم في ظل المجتمع الصناعي، أو ما يطلق عليه مجتمع ما قبل مجتمع المعرفة، وأيضًا تناولت دور المكتبات العامة الإلكترونية في دعم مجتمع المعرفة.

وتوضح دراسة (Agnes, 2013) الدور الذي تقوم به المكتبات العامة الرقمية، وما الخدمات الأساسية التي تقدمها تلك المكتبات – باعتبارها جزءًا من البنى التحتية المعرفية (الرقمية)– دعمًا لمجتمع المعرفة. وحددت الدراسة عددًا من المدن العالمية، وأطلقت عليها مسمى "المدن المعلوماتية"، التي تعتبر من وجهة نظر الدراسة حاضنة لمجتمعات المعرفة، من خلال توافر عدد من المؤشرات في تلك الدول؛ منها على سبيل المثال هيكل سوق العمل، والبنى التحتية التكنولوجية ... إلخ، والتي تقيس بها المعلوماتية لتلك المدن.

وتم التوصل إلى إحدى وثلاثين مدينة معلوماتية على مستوى العالم، اعتمادًا على تلك المؤشرات، ودرست المكتبات الرقمية العامة في تلك المدن وتحليل الخدمات الأساسية التي تقدمها تلك المكتبات من خلال تحليل محتوى صفحات الويب لتلك المكتبات، بالإضافة إلى دراسة أنشطة تلك المكتبات، والمواقع الاجتماعية المشتركة فيها، مثل الفيسبوك وتويتر، وتقييم ما تقوم به تلك المكتبات دعمًا لمجتمع المعرفة.

الشكل التالي يوضح المدن المعلوماتية العالمية التي حددت الدراسة.

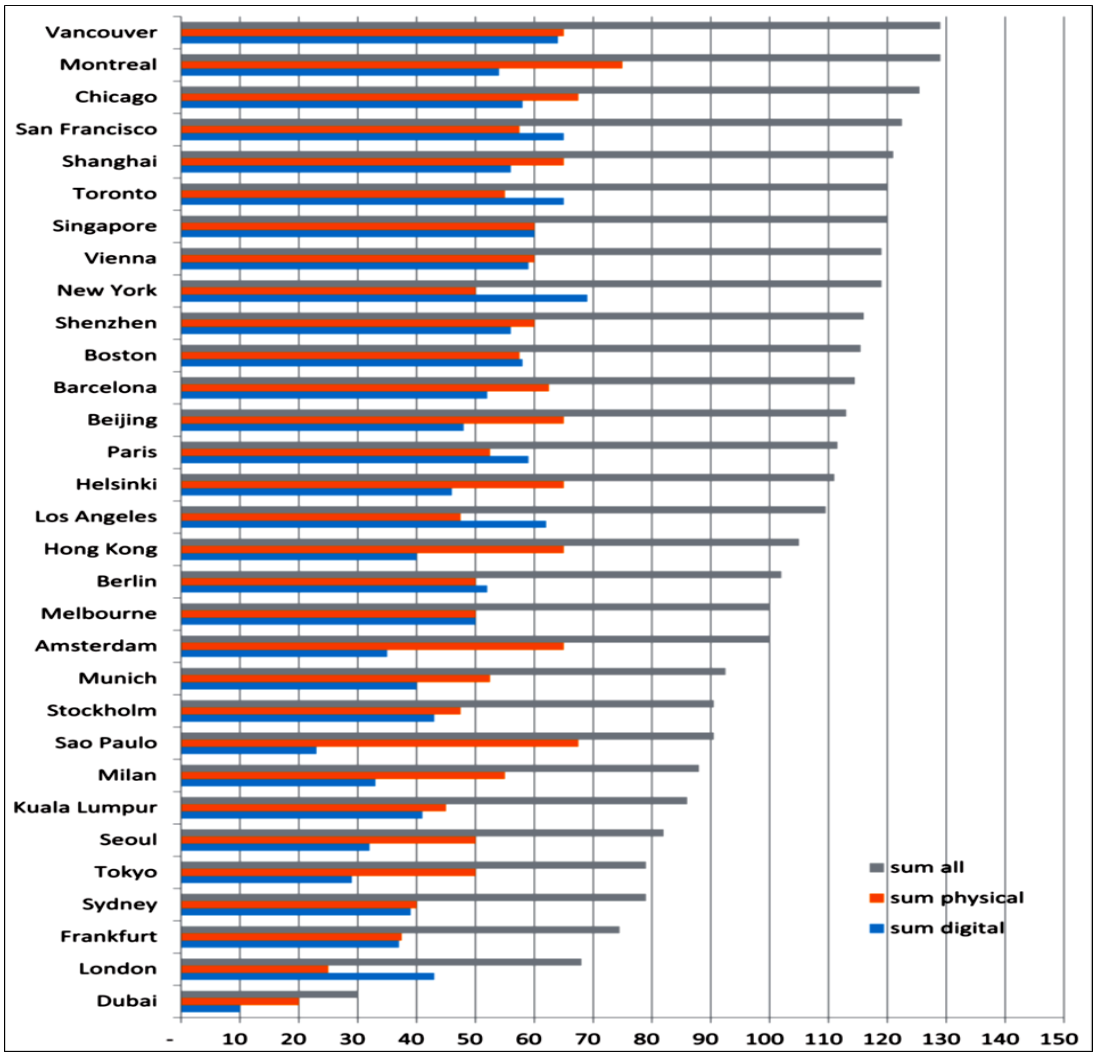

وهدفت دراسة (Minati, 2012) إلى تقديم صورة جلية لمدى اعتماد مؤسسات المعلومات على استخدام التمثيلات اللغوية والمفاهيم الجديدة والمعبرة فعلاً عن الممارسات المعرفية في ظل مجتمع المعرفة، وتوصلت الدراسة إلى أن عدداً من المفاهيم والتمثيلات الغوية المستخدمة على أساس المعرفة الصناعية (المجتمع الصناعي) لا زالت مستخدمة في الممارسات الحالية من قبل المديرين للتعامل مع المشاكل التي تعانيها المجتمعات ما بعد

الصناعية (مجتمع المعرفة). وأوصت الدراسة باستخدام لغة أكثر ملاءمة مع المشكلات والتعقيدات في مجتمع ما بعد الصناعي. وأوصت كذلك بعدد من الإجراءات منها: توجيه جهود المؤسسات المعلوماتية لوضع الخطوط العريضة لنظرية الممارسة، التأكيد على الحاجة الملحة الى تعليم جيد للإدارة العامة، وإعادة التفكير في تحديث العملية التعليمية الحالية للمديرين.

ثالثًا: تناولت دراسة **(Vicky Guin, 2008)** العلاقة بين الأداء لمؤسسات التعليم العالي وتغيير القيم والمعتقدات في المجتمع المعرفي. وحددت الدراسة أن الإجراءات والأداء المؤسسي يختلف تبعًا لاختلاف المجتمع الثقافي المحيط بالمؤسسة. وأوردت الدراسة بعض الإجراءات لتطوير الأداء، منها: ينبغي للقيادة الاقتناع بأهمية التغيير، تغيير وتطوير بيئة الحرم الجامعي من خلال مساعدة أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الانخراط اجتماعيًا. ربما الأهم من ذلك هو كيفية قيادة الثقافة المؤسسية التي تؤثر في عملية التغيير. وقد أظهرت الأبحاث أن السبب الرئيس لفشل جهود التغيير في التعليم العالي كانت عدم الاهتمام بتغيير ثقافة المؤسسة.

١- مفهوم "مجتمع المعرفة":

كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن مفهوم "مجتمع المعرفة" على نطاق واسع، والمقصود بهذا المفهوم يحيطه بعض الغموض، حيث تعددت الآراء والأقاويل بشأنه، إلا أن معظم المفكرين والباحثين يتفقون على أن مفهوم "مجتمع المعرفة" يقصد به توافر وتشجيع مستويات متقدمة من البحث العلمي والتنمية التكنولوجية التي توفر المادة المعرفية لجميع أفراد هذا المجتمع بلا استثناء وبدون تمييز، بحيث يمكن حَثُّ هؤلاء الأفراد على تعلم كيفية تحقيق الاستفادة المتكاملة والشاملة من المواد المعرفية المتوافرة وتوظيفها واستثمارها وإدارتها بشكل مناسب، ومن ثم فإن المعرفة هي التي تميز المجتمع وتحدد قدرته على الاستمرار والصمود والتقدم والتفوق في المنافسة **(Rajan, 2003)**.

وقد ظهر مفهوم مجتمع المعرفة لأول مرة في منتصف عقد الستينات من القرن الماضي، فقد قدم عدد من الباحثين نظريات متنوعة حول مجتمع المعرفة وخصائصه وأبعاده ومكوناته، ومن أبرز هذه الجهود النظرية التي قدمها الباحث **Tuomi (Tuomi, 2011)**، وهي نظرية خاصة بالسمات العامة لمجتمع المعرفة وتركز

على الوظائف والأدوار المعرفية على أساس أن المعرفة تمثل منتجًا جديدًا يمكن أن يحل محل رأس المال، حيث إنها تعبر عن عناصر الإنتاج غير التقليدية، ويرى الباحث **Bratz (bratz, 2006)** أن مجتمع المعرفة يمثل برنامجًا متكاملاً يتضمن التعليم والعلوم والثقافة والتكنولوجيا والاتصال التي تمثل كلها معًا وحدة متكاملة ومتماسكة وقد أصبح مجتمع المعرفة في ضوء التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والطفرات التكنولوجية والثورة المعلوماتية التي حدثت في العقود الأخيرة من المؤثرات القوية التي تمارس تأثيرًا كبيرًا وواسعًا في مختلف جوانب الحياة المعاصرة.

وبرنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٩م، سلط الضوء على أن مجتمع المعرفة يعتبر نقلة متقدمة عن مجتمع المعلوماتية، وهذا يتفق عليه كثير من المفكرين الذين ينظرون إلى أن تقنية المعلومات والاتصالات قد أدت الى إدراك أن المعرفة أصبحت هي المبدأ والقوة الدافعة لكل أبعاد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحدث من حولنا في عالم اليوم **(الأمم المتحدة. جامعة الدول العربية، ٢٠٠٩م).**

وتستند فكرة مجتمع المعلومات على الاختراقات التكنولوجية، ولكن مفهوم مجتمع المعرفة يشمل عددًا من الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والسياسية، ولذلك فهوأكثر شمولاً من مفهوم مجتمع المعلومات. والانتشار الحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أوجد فرصًا جديدة في إنتاج المعلومات ونشرها، وتحقيق فرص متساوية في الوصول، وتقاسم حقيقي للمعارف، وهذا هو حجر الزاوية في مجتمعات المعرفة.

ويذكر **(William, 2008)** أنه يجب بناء مجتمعات المعرفة على أربعة أركان (حرية تعبير، وصول الجميع الى المعلومات والمعرفة، احترام التنوع الثقافي واللغوي، التعلم الجيد للجميع).

- السمات الأساسية لمجتمع المعرفة:

إن التطور المتسارع في تقنية المعلومات والاتصالات (I C T) والتطور الهائل في وسائل التنقل أدى إلى إضعاف، بل نكاد نقول فناء البعد المكاني وتعاظم البعد الزماني. إذ أصبح الناس اليوم لا يتحدثون عن مجتمع المعلوماتية أو الحوسبة فحسب ، كما كان في السابق، بل يتحدثون اليوم عن ما يعرف بمجتمع المعرفة.

إن المعرفة أشمل وأوسع من المعلوماتية نوعًا وكمًّا. فالمعرفة هي استخدام المعلوماتية من أجل منفعة أو فائدة وبما أن المنفعة شيء نسبي فلا بد إذن لكل معرفة من فلسفة تضع لها محددات المنفعة والفائدة. هذا التعريف في الواقع يتماشى مع تعريف اليونسكو **(اليونسكو، ٢٠٠٥م)** لمجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي تقوم فيه عمليات النمو والتطور والابتكار على الاستعمال الأمثل للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث يولّد هذا المجتمع المعرفة، وينشرها لتحسين مستوى المعيشة وتوعية الحياة للمواطنين بشكل مستدام.

إن النمو والتطور والابتكار لا يتم إلا بناءً على فلسفة تضع المحددات والأولويات والقيم. بهذه الخلفية يمكننا القول إن مجتمع المعرفة هومجتمع الذين يعرفون. والذي يعرف هو ذلكم الراشد الذي يعرف ماذا يريد ويعرف كيف يصل إلى ما يريد أو يحقق ما يريد ويعرف كيف يؤمن بعد ذلك ما حقق مما يريد **(اليونسكو، ٢٠٠٦)**.

إن هذه التحولات والتغيرات الهائلة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر أدت إلى ما يسمى بمجتمع المعرفة الذي تبرز سماته الرئيسة فيما يلي **(الحسيني، ٢٠٠٩م)**:

١- المعرفة هي المصدر الرئيسي المؤثر والفاعل في الحياة اليومية للأفراد والمجتمع، والسياسة العامة.

٢- تشتمل المعرفة على العلوم، والإنسانيات، والتكنولوجيا، والبحث العلمي، والتنمية البشرية، والإبداع، والتربية، واللغات، والأدب، والفنون، والثقافة التقليدية والمستترة.

٣- تختلف المعرفة عن المصادر المادية الأخرى ليس في أنها غير قابلة للنضوب وحسب، بل إنها تتزايد وتنمو بالشراكة وتعدد المستخدمين.

٤- يعمل مجتمع المعرفة على تحديد المعلومات والمعرفة وإنتاجها، وتحويلها، ونشرها، واستخدامها من أجل التنمية البشرية.

٥- يعمل مجتمع المعرفة على تهيئة الطرق الضرورية لجعل العولمة تخدم البشرية وتساعد في رخائها.

٦- إن مجتمع المعرفة دائب التطور والتغير نحو الأفضل، ولديه من أجل تحقيق ذلك رؤية عالمية طويلة الأمد.

٧- المعرفة هي المصدر الرئيس للقوة السياسية لمجتمع المعرفة.

٨- للطاقة البشرية قيمة مميزة لدى مجتمع المعرفة؛ بجعل البشر هم المصدر الرئيس للإنتاج والإبداع.

٩- مجتمع المعرفة متواصل ومترابط بشكل جيد ومتين عبر وسائل الاتصال والتواصل الحديث، ويمكنه أن يصل إلى مصادر المعلومات بسهولة ويسر.

١٠- يعمل مجتمع المعرفة تحت مظلة اقتصاد المعلومات (Economics of Information).

١١- لدى مجتمع المعرفة البنية التحتية المادية المتينة التي يقوم عليها أساسه الاقتصادي المتين، والتي توفر الدعم المادي لنقل المعلومات والعلوم وتوصيلها.

ويضيف **(Greco, 2007)** بعض الخصائص الإضافية لمجتمع المعرفة على النحو التالي:

- هو مجتمع قائم على خلق، ونشر، والاستفادة من المعلومات والمعرفة التي أصبحت أهم عامل من عوامل الإنتاج في مثل تلك المجتمعات.

٢- في مجتمع المعرفة، أصول المعرفة هي (رأس المال الفكري) وهو منتج أقوى من الثروة، وحجم العمل، ورأس المال المادي أو المالي.

٣- يتميز مجتمع المعرفة باللامركزية في إنتاج المعلومات ونشرها.

٤- تُحدد أسعار معظم السلع من قبل المعرفة اللازمة لتنميتها، بدلاً من المواد الخام والعمل البدني اللازم لإنتاجها.

٥- لدى الغالبية العظمى من مجتمع المستفيدين مهارة وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت.

٦- جزء كبير من قوة العمل والعاملين في مجال المعرفة يحتاجون إلى درجة عالية من التعليم والخبرة لأداء عملهم بشكل جيد.

٧- الدولة تستثمر بكثافة في كل الأفراد والعاملين في التعليم والبحث والتطوير.

٨- الابتكار داخل المنظمات والمؤسسات عملية ضرورية ومستمرة.

٩- ازدياد الطلب على الوظائف التي تتطلب مهارات معرفية متقدمة.

وقد أضاف: Boyd Rayward أن مجتمع المعرفة قائم على دعامتين أساسيتين هما: **(boyed, 1999)**.

أ- نفاذ للجميع الى المعلومات وحرية التعبير

ب- تقاسم المعلومات والمعرفة

دور مؤسسات المعلومات في بناء مجتمع المعرفة:

تؤدي مؤسسات المعلومات دورًا محوريًّا في بناء مجتمع المعرفة، حيث تقوم بدور مهم في وضع المعارف بتصرف الجمهور منذ القرن التاسع عشر، حين اعترف بوظيفتها الاجتماعية المهمة، المرتبطة بقوة بالتعليم، والجامعة، والبحث، وبتطوير القدرات الانسانية.

وتقوم مؤسسات المعلومات بتلك المهمة ليس فقط ضمن المجتمعات نفسها، بل أيضًا بين بلدان الكرة الأرضية ومناطقها، وخصوصًا عبر إقامة الشبكات، التي تستطيع أيضًا أن تضم إليها أنماطًا أخرى من المؤسسات كالجامعات، ومراكز البحوث، والمتاحف. ودخول المؤسسات الثقافية في مفهوم شبكة يضعها في قلب رهانات اقتصادية مرتبطة بالنموذج الجديد للمعلومات. ومؤسسات المعلومات ليست مسؤولة فقط عن تحديد مكان المعلومات، ولكن أيضًا لضمان أن تستخدم هذه المعلومات بطريقة مثمرة، وتحليل المعلومات لتوليد المعرفة الجديدة. وهي مسؤولة في المقام الأول بتعزيز الأمة بالمعرفة المعاصرة، والتي تعمل على تقدم التنمية، والتي تعتمد إلى حد كبير على كفاءة الأمة في استيعاب المعرفة وفائدتها **(Eduardom, 1995)**.

ولمؤسسات المعلومات وعلى رأسها المكتبات دورٌ مهمٌ في تقليل الفجوة الرقمية، فالمؤسسات المعلوماتية مكان التقاء ومركز نشاطات ثقافية وكمركز طبيعي ومبادل للمعارف، ونقطة التمفصل بين المحلي والعالمي، وأداء دور عام للوساطة الثقافية والاجتماعية ولتشكيل ونقل المعارف على تنوعها.

وتعتبر مؤسسات المعلومات أداة لتشجيع التنوع اللغوي والثقافي، لا بالاقتصار على وظيفتها التراثية ولكن بالسماح بإدخال هذا التنوع إلى الممارسات الحية. وهي مكان لمحو الأمية المعلوماتية، وانتشار المعارف في إطار الطلب المتزايد على التدريب في كل مناطق العالم من خلال مسارات تدريب فردية وجماعية. فمحوالأمية تعني أكثر من معرفة كيفية القراءة والكتابة، ولكن على الفهم الصحيح والقدرة على استخدام المعلومات

اللازمة لأداء مهامها بفاعلية في المجتمعات القائمة على المعرفة (Eduardom, 1995).

وتسهّل مؤسسات المعلومات النفاذ إلى المعلومات، ونقل المعارف ونشرها، وتشجيع ثقافة التجديد والأفكار الجديدة في المجتمع. وتنوع أنماط الوصول إلى المعرفة والذي يشكل إحدى المواصفات الكبيرة للمجتمعات المعرفية.

وتؤدي مؤسسات المعلومات دورًا حاسمًا في التطور، بمساهمتها في نشر المعارف، بهدف إنقاص الاستقطاب الشديد لعالمنا فيما يتعلق بالنفاذ الى الممتلكات الثقافية والمعلوماتية. فالمؤسسات الثقافية ليست مكانًا فقط للحفاظ على المعرفة، بل تسهيل حيازة واستيعاب المعارف وتشجيع الحوار القائم على المساءلة، ويصبح بذلك دورها هو الإجابة عن التحديات المستقبلية للثقافة العلمية؛ فلا إبتكار بدون المحافظة وإعادة انتاج المعارف السابقة (William, 2008).

إن مؤسسات المعلومات مدعوة للقيام بدور أساسي في مجتمعات المعرفة، التي تقام على خلخلة كبيرة للمخططات التقليدية لإنتاج المعارف ونشرها وتطبيقها. فالحفاظ على المعارف المحلية والتنوع اللغوي والارتقاء به في الفضاء الرقمي يقتضي الأخذ بعين الاعتبار تعدد مستويات العمل في ظل مجتمع المعرفة.

ويشغلنا التنوع الثقافي واللغوي، ووسائل الحفاظ عليه في مواجهة مخاطر التنمية والتعميم وتقاسم المعارف التي تحرص عليه الثورة المعلوماتية، وسيتوجب على مؤسسات المعلومات خلق فضاءات مشتركة تحافظ على التنوع، وتثري هذا النوع. والشكل التالي يوضح نسبة اللغات المستخدمة على الإنترنت في العالم العربي (يحيى، ٢٠١٢م).

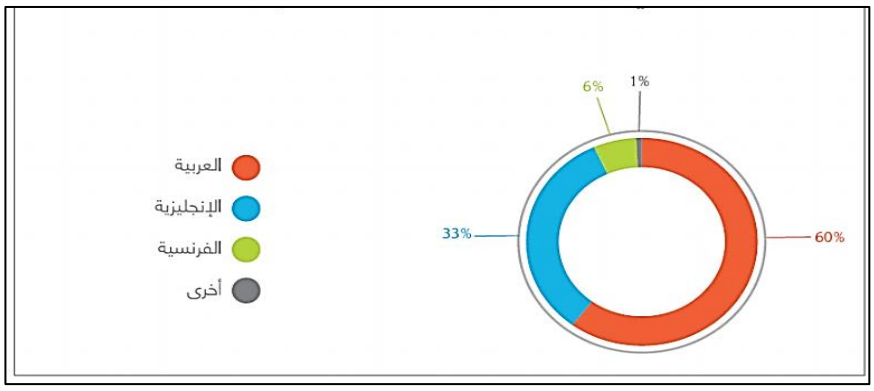

اللغات الأكثر استخدامًا من جانب الشباب العربي على شبكة الإنترنت

تسهم مؤسسات المعلومات فيما يطلق عليه التعليم المستمر أو التعلم مدى الحياة، حيث يمكن أن تساهم هذه الديناميكية في تحقيق مجتمع المعرفة، ففكرة تعليم الكبار التي تظهر في بلدان لم تسدَّ فيها حاجات التعليم الأساسي، أخذت تكتسب أهمية حاسمة، لاسيما أنها تشكل شرطًا للتنمية، ويمكن للتعلم مدى الحياة أن يمثل جوابًا على عدم استقرار فرص العمل والمهن المتزايد.

وتقوم مؤسسات المعلومات بالمساهمة بتفعيل التعلم مدى الحياة. فمنذ أعمال روبرت هتشنسن ١٩٦٨، وهوسين ١٩٧٤ والتي تشير إلى مصطلح (مجتمع متعلم learning society) وهو نمط جديد من المجتمعات، حيث عملية اكتساب المعارف عملية مستمرة طوال حياة الفرد. فممارسة عدة مهن خلال حياة الفرد يجعل الاستمرار في التعليم مدى الحياة أمرًا ضروريًا. وفي الفترة الزمنية نفسها وضع بيتر دروكر (١٩٦١) مصطلح مجتمع المعرفة، حيث ذكر: أن من المهم في ذلك المجتمع وقبل كل شيء تعلم التعلم، حيث لم يعد التعلم ميزة للنخبة، ولا مرتبط بسنّ معينة بل يمتد إلى كل المجتمعات طوال حياة الفرد **(Agnes, 2013)**.

ورغم أننا نشهد مجتمعًا عالميًا للمعلومات، حيث ازدادت تكنولوجيا المعلومات بشكل يفوق كل التوقعات في كمية المعلومات المتوافرة وسرعة نقلها، فإن الطريق لا زال طويلاً، فإن المعلومات لاضرورة لها حتى تقوم مؤسسات المعلومات بتقارب المعلومات المتوافرة ببصيرة وفكر نقدي، لتحليلها وفرزها وضم العناصر التي يرونها الأكثر أهمية الى قاعدة المعارف. ففرط المعلومات ليس بالضرورة مصدرًا للمزيد من المعرفة، بل ينبغي أن تكون الأدوات التي تسمح بـ "معالجة هذه المعلومات" في مستوى المهنة.

ومن أهم صفات مجتمعات المعرفة "تقاسم المعارف"، ولكن نلاحظ أنه رغم أننا في عصر المعلومات، وحين نوعد بنشوء مجتمعات المعرفة نرى مفارقة تزايد الشروخ والإقصاءات بين الدول النامية والمتقدمة. صحيح أن جماهير الإنترنت تتزايد بسرعة حيث زاد عددهم الى ما يقرب من ٣٪ من سكان العالم في ١٩٩٥م، وإلى ٦,٧٪ عام ٢٠١٤م، منهم في العربي ١٣٥ مليون شخص يستخدم الإنترنت بنسبة ٠,٥ ٪ ومن عدد امستخدمين وهذه نسبة ضئيلة جدًّا **(Agnes, 2013)**.

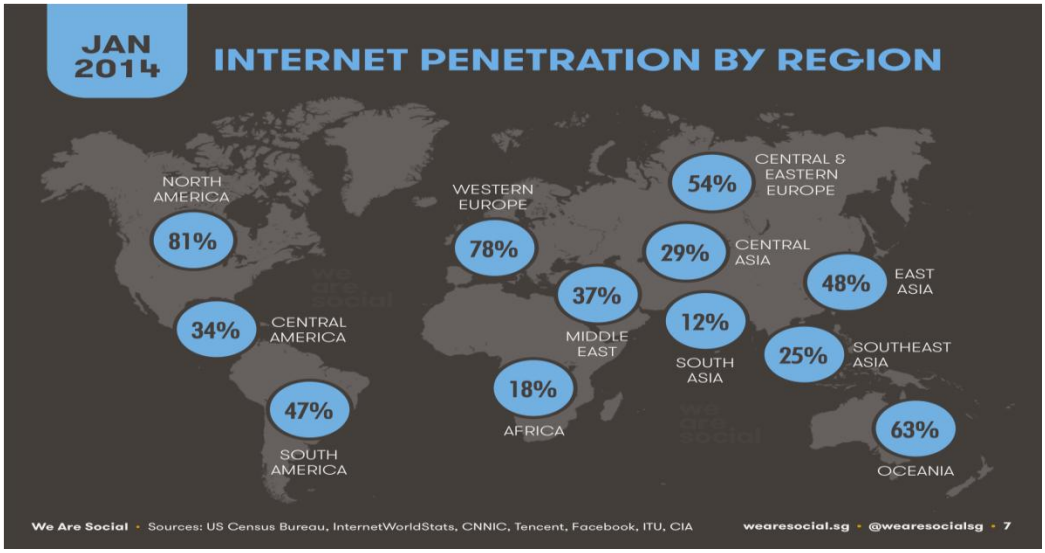

الشكل رقم (١) يوضح نسبة استخدام الإنترنت على مستوى العالم موزعة حسب المناطق

ويشير التقرير العالمي لتقنية المعلومات إلى أن: ٢٠٪ من سكان العالم في أيديهم ٨٠٪ من الدخل العالمي، وتشكل الفجوة الرقمية مشكلة مثيرة للقلق ومن المرجح أن التقدم الحالي الكبير في عدد مستخدمي الإنترنت سيتباطأ.

إن هذه الفجوة الرقمية تسهم في إحداث فجوة أخرى أكثر إثارة للقلق وهي الفجوة المعرفية والذي تجمع التأثيرات المختلفة للفروق الملاحظة في الحقول الرئيسة المكونة للمعرفة، ولهذا على مؤسسات المعلومات تطوير القدرات والجهود بـ (النفاذ الى المعلومات) ودعم التعليم والبحث العلمي، وتعزيز التنوع اللغوي والثقافي، والذي يشكل التحدي الحقيقي أمام بناء مجتمعات المعرفة **(Raward, 2014)**.

وينبغي إيجاد توازن بين حماية الملكية الفكرية والنهوض بالميدان العام للمعرفة، إذ يجب أن يظل النفاذ الشامل للمعرفة الدعامة التي ستسند المرحلة الانتقالية نحو مجتمع المعرفة. والعمل على زيادة القدرة على تحديد وإنتاج ومعالجة وتحويل ونشر واستعمال المعلومات من أجل خلق وتطبيق المعارف الضرورية للتنمية الانسانسة.

وما يمكن أن تسهم به مجتمعات المعرفة بجعل عالم الغد أكثر خطورة من خلال

الانتقال الحر للمعلومات، ولتوافر قدر كبير من المعارف، ومن التحديات التي تواجهها مؤسسات المعلومات خلق أشكال مستدامة للبحث. وتلك مهمة لا يمكن أن تتم بفاعلية دون إسهام مؤسسات المعلومات في تهيئة المواطنين ضد التهديدات، ولهذا تعد حجر الأساس في سياسات الأمن البشري والوسيلة الأساسية التي يمكن أن تشجع نشوء مجتمعات المعرفة.

٤- العوائق أو المحددات التي يمكن أن تحكم أو تحدّ، من جهود مؤسسات المعلومات ومقدرتها على التوجه نحومجتمع المعرفة:

هناك بعض المعوقات التي ينبغي الوقوف عندها عند التفكير في بناء النهضة والتوجه الى مجتمع المعرفة، وتنقسم الى نوعين. معوقات خارجية، وهي التي تتعلق بالبيئة الخارجية لمؤسسات المعلومات ونقصد بها المجتمع الخارجي، وهناك بعض معوقات الداخلية التي نخص مؤسسات المعلومات ذاتها. وانطلاقًا من هذا المفهوم نعرض لبعض المعوقات المهمة التي ينبغي الوقوف عندها عند التفكير في بناء النهضة والتحول الى مجتمع المعرفة.

أولاً: المعوقات الخارجية التي ترتبط بالمجتمع الخارجي بمؤسسات المعلومات:

١- إشكالية التنمية الثقافية في المجتمعات العربية:

الثقافة تمثل جملة الخبرات والمهارات، ومنظومة القيم والاتجاهات التي تراكمت وتأصلت لمجتمع يستخدمها على نحو خاص استخدامًا حيويًّا لتشكيل عالمه وإشباع حاجاته.

لذلك لابد أن تكون الثقافة في موضوع القلب من جهود التنمية والتغيير، ولكن نتيجة لميراث ثقافي طويل من القهر، والاستعمار، والتقاليد البالية الموروثة والأيديولوجيات التي تكرس التخلف والغيبية. هنا تكمن مشكلة التغيير في القدرة على تنمية نماذج معرفية وإدراكية جديدة، وقيم وأخلاق ووعي جماهيري جديد. تدفع جهود التنمية وتتلا ءم مع متطلبات المجتمع المعرفي وأهدافه **(تقرير المعرفة العربي للعام، ٢٠١١-٢٠١٢)**.

٢- إشكالية التناقض الكامن في مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة:

التناقض بين مبدأ الحق في الملكية واستقلاليتها للجميع، ومبدأ المساواة والرفاهية الاجتماعية للجميع. أوما يمكن

التعبير عنه بالتناقض الكامن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في النظام الرأسمالي، هو في الحقيقة التناقض المحرك للتغيير في النظام الرأسمالي، من خلال سياسات اجتماعية لم تحقق المرجوّ منها حتى الآن.

فهذا الانقسام الحاد الذي يحدث في المجتمعات الساعية إلى اقتصاد المعرفة، ما بين نخبة تسيطر على اقتصاد المعلومات حوالي ٢٠٪، وبين غالبية نحو ٨٠٪ فقيرة في اقتصاد المعلومات يؤدي إلى ازدياد البطالة، وتفاقم الفقر، وانحسار دولة الرعاية الإجتماعية (المجيدل، ٢٠٠٦م) كل تلك عوامل كابحة للتنمية والوصول الى مجتمع المعرفة.

٣- إشكالية التغيير في نظام التعليم:

لعل إشكالية التغيير في نظام التعليم من أكثر الإشكاليات علاقة بعملية تهيئة المجتمع الى ما يسمى مجتمع المعرفة. فالمدرسة هي المكان الذي يتم فيه تنمية رأس المال البشري، ضمن الإطار العام لمجتمع المعرفة. بناء رأس المال البشري يتطلب تبني سياسات متكاملة في الإصلاح التربوي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تصبح خطط الإصلاح التربوي جزءًا من خطط التنمية الشاملة، باعتبار أن رأس المال البشري يعد الركيزة الأساسية للمضي قدمًا لإقامة المجتمع المعرفة **(تقرير المعرفة العربي للعام، ٢٠١١-٢٠١٢)**.

٤- سرعة تدفق المعرفة:

المجتمعات العربية التي تتدفق عليها ثورة المعرفة بسرعة هائلة، لم تتغير بعد، لازالت تعيش قطاعات كثيرة منها في غياهب مراحل تاريخية ماضية يجتازها العالم المتقدم وتركها خلفه بمراحل زمنية كبيرة.

فمجتمع المعرفة الغربي قد ارتكز على ثورات معرفية، في مراحل تاريخية متلاحقة للوصول إلى مجتمع المعرفة، فهل ثمة إمكانية أمام المجتمعات العربية لتجاوز هذه المراحل، والعمل بصورة متزامنة ومكثفة وشاملة لتحقيق متطلبات هذا الإنجاز التاريخي والمشاركة في مجتمع المعرفة **(تقرير المعرفة العربي للعام، ٢٠١١-٢٠١٢م)**.

٥- ارتفاع معدلات الأمية:

تعد مشكلة الأمية إحدى أبرز العقبات التي تهدد المجتمعات العربية في سبيل الانخراط في مجتمع المعرفة، والقضاء على الأمية هي أحد المقاييس المهمة لأية برامج تستهدف النهوض بالمجتمعات العربية

وإعدادها للولوج إلى مجتمع المعرفة. وحسب أحدث إحصائيات اليونسكو، تقدر نسبة الأمية بين السكان في سن ١٥ سنة بالمنطقة العربية ٢٩٪ **(اليونسكو٢٠١٣م)**.

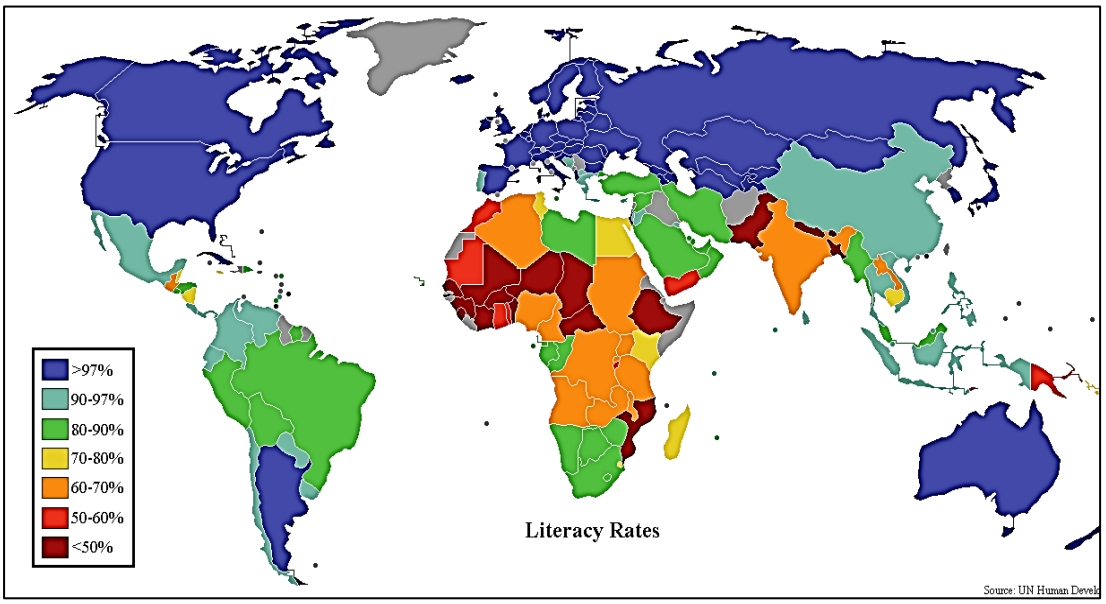

معدلات معرفة القراءة والكتابة على مستوى العالم

الصورة السابقة توضح لنا أننا إذن، إزاء أعداد كبيرة من الأميين، لا تمتلك المعرفة اللازمة لاستخدامها في حياتها العامة والوظيفية، وفي مهارات الحياة الأساسية التي يتم تعلمها مع القراءة والكتابة.

١- التربية في مرحلة الطفولة المبكرة:

التعليم الجيد في مرحلة الطفولة يمهد للتعليم في مراحل كافة، وهو تعليم كلي متكامل ينمي القدرات، وينسق بين المعارف والمهارات. وتتفاوت معدلات التحاق الأطفال ببرامج التعلم الابتدائي وقبل الابتدائي من بلد عربي لآخر، وقد أحرزت الدول العربية تقدمًا ملموسًا منذ عام ١٩٩٩م في خفض أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس إلى ٢٨٪ **(تقرير المعرفة العربي للعام، ٢٠١١-٢٠١٢)**.

ويؤكد تقرير اليونسكو٢٠١٠م، أن المؤشر الضروري والمفيد في تقييم مدى التقدم في تحقيق التعليم الإبتدائي الشامل وإتاحة فرص البدء في تكوين رأس المال المعرفي البشري المطلوب لمجتمع المعرفة **(اليونسكو، ٢٠١٠م)**.

٢- التعليم الثانوي للشباب:

تعكس المؤشرات تدنيًا شديدًا في فرص التعليم الثانوي المتاحة أمام الشباب، إذ يعجز عن الحصول على هذه الفرصة ٣٥٪ (أو ربما أكثر) من التلاميذ في هذه المرحلة **(تقرير المعرفة العربي للعام، ٢٠١١-٢٠١٢)**.

وليس من المعقول تمكين الشباب، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والقيم اللازمة لتحمل أعباء المستقبل في مجتمع المعرفة بتعليم ينتهي لفريق كبير منهم عند المرحلة الابتدائية أو المتوسطة (الإعدادية) باعتبارها نهاية التعليم الأساسي) ولهذا فإن التوسع في التعليم الثانوي من شأنه أن يوسع قاعدة الاستفادة للشرائح الفقيرة من المجتمع.

٣- مؤشرات التحصيل في نظم التعليم:

تعتبر دراسة تيميس Timiss من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها المنظمات الدولية في رصد مدى التطور أو التراجع في مستوى التحصيل. وتظهر الدراسة إلى تراجع المهارات عند التلاميذ العرب، ليس فقط في مجال الاستدلال، وهو المجال الأكثر تعقيدًا وصعوبةً، بل في مجال المعرفة، وهو المجال الذي يقيس القدرات البسيطة كالتذكر **(Timss, 2010)**.

ويذكر البنك الدولي أننا إذا كنا نعتبر التفكير العلمي أساس امتلاك المعرفة وإنتاجها فإننا ندرك مدى ما يتهدد النشء العربي من مخاطر التخلف والعجز عن فهم القدرة على استثمار الحقائق العلمية لحل مشكلات الواقع وتحسينه **(Raward, 2014)**.

وتكشف نتائج بيزا تدني مستوى الطالب العربي في المهارات القرائية والثقافية العلمية والرياضية. إن تحسين نوعية التعليم يمثل تحديًا أساسياً أمام الدول العربية، التي تسعى إلى تأسيس النهضة ودخول مجتمع المعرفة **(الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٩م)**، وسيظل التعلم القاعدة الأساسية التي تهيئ للأجيال فرص اكتساب المهارات والقيم التي تؤهلها للتعامل مع المعرفة توظيفًا وتوطينًا وإنتاجًا.

٤- التنشئة الاجتماعية:

التنشئة الاجتماعية عملية متواصلة، يكسب الفرد فيها يحمل العناصر الثقافية التي تشكل هويته، وتحافظ على ديمومته من معارف، واتجاهات وقيم ومعايير، تؤثر في سلوكهم في جميع مجالات الحياة **(الحسيني، ٢٠٠٩)**. وتتضمن تلك التنشئة تنمية صورة الذات لدى الفرد، وإكسابه عناصر الهوية الاجتماعية، وتوعيته بها.

إدماجه في محيط الثقافة الإجتماعي، كعضو فعال ومواطن كامل المواطنة في المجتمع الذي ينتمي إليه. والتنشئة الاجتماعية ركيزة أساسية في عملية تحليل متطلبات البيئة التمكينية الحاضنة لإعداد الأجيال العربية القادمة للولوج إلى مجتمع المعرفة.

وعلى الرغم من التمايزات أو الاختلافات في التنشئة الاجتماعية بين الدول العربية، أو في داخل كل دولة على حدة في عمليات توجهات وأساليب التنشئة الإجتماعية، فإن ثمة قاسمًا مشتركًا، ويتمثل في:

أولاً: أنها تعاني الهشاشة والضعف أو ما يطلق عليه (دور كهايم) الأنومي.وهي الحالة التي يفتقد فيها المجتمع امتلاك القيم والمعايير التي توجه سلوكيات وتفاعلات البشر في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي.

ثانيًا: غياب أو ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأسرة والتعليم والإعلام.

ثالثًا: ضعف المجتمع المدني، وتراجع وانحسار دور النشاط الأهلي وتعاظم دور السلطة.

٥- اللغة العربية والوصول إلى مجتمع المعرفة:

اللغة العربية أداة الفكر وحصته، وهي ليست أداة تفاهم وتواصل فحسب، وإنما هي أيضاً أداة تفكير وتأمل. وتعاني اللغة العربية أزمة وتواجه تحديات تتعلق بتعلمها وإكسابها واستخدامها، ويلاحظ انخفاض عدد المواقع المكتوبة باللغة العربية، وهي تقدر بحوالي ٥٣٣٠ موقعاً.

وهناك دعوات للتوسع في ترجمة العلوم ومعطياتها الحديثة إلى اللغة العربية وتدريسها باللغة العربية، مما يساعد اللغة العربية أن تصبح لغة علمية شائعة الاستخدام بين كل فئات المجتمع، ويكون عاملاً مهمًّا في نشر الثقافة العلمية، والتفكير العلمي **(تقرير المعرفة العربي للعام، ٢٠١٠-٢٠١١م)**، ومن الضروري بذل الجهود الإضافية من أجل الاهتمام بمكانة اللغة العربية وإصلاحها وتطويرها وتدريسها والنظر اليها كأداة للمساهمة في الإنتاج، وليس في عزلة مجتمع المعرفة وتطوره.

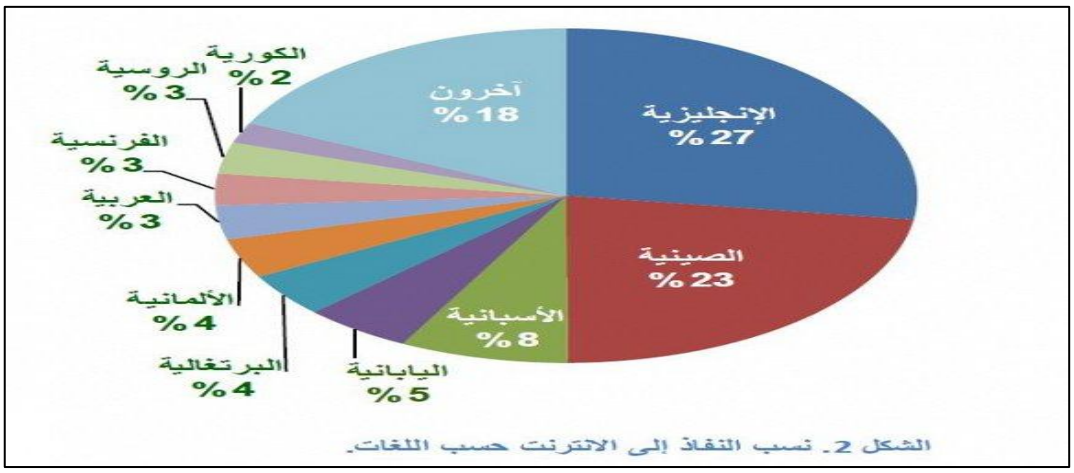

الشكل رقم (٢) النفاذ إلى الإنترنت حسب اللغات

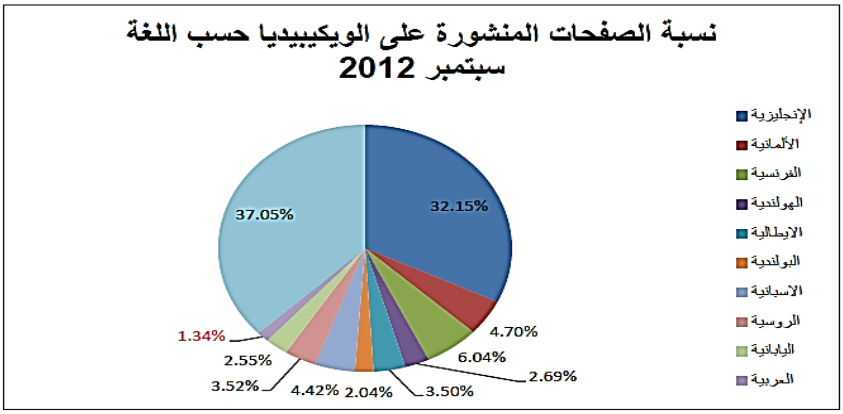

المصدر: http://meta.wikimedia.org/wiki/List_of_Wikipedias

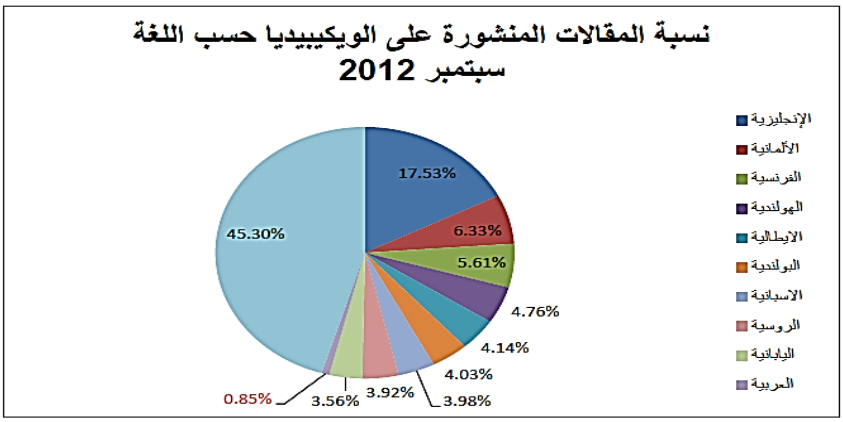

١- إدماج المرأة في التنمية:

يتصل تمكين المرأة بتكامل الحريات وتوفير الحقوق الإنسانية للمجتمع كحق الحرية والحياة الكريمة، وإنصاف فئة مهمشة في مجتمعاتنا العربية. والمرأة إلى جانب الرجل عصب أساسي في عملية تنشئة الأجيال، فإذا تحسن وضع المرأة كانت عاملاً قويًّا في تشكيل شخصية وعقول النشء بل وثقافة المجتمع كله.

٢- إخفاق سياسات الإصلاح الاقتصادي:

أثرت الأزمة المالية الكبرى التي طالت النظام المالي العالمي في أواخر عام ٢٠٠٨ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، وأدت إلى ارتفاع مستويات البطالة، وانخفاض الأجور، وأثّرت سلبيًّا على تمويل برامج التنمية، ومن ثم في بناء مجتمع المعرفة، خاصة في الطبقات الوسطى والشعبية. وتشير البيانات إلى أن بعض الدول العربية تتعافى من آثار الأزمة المالية العالمية. وفي هذا المجال، يعتبر التكامل الإقتصادي الإقليمي مطلبًا مهمًّا **(تقرير المعرفة العربي للعام، ٢٠١١-٢٠١٢)**.

٣- البطالة:

تشكل البطالة تحديًّا خطيرًا للتنمية ولإعداد الأجيال للانخراط في مجتمع المعرفة، لأنها تحدّ من القدرة الإنسانية وتعوقها عن العمل والانطلاق، وتقلل الإبداع وتعوق التفاعل والمساهمة في بناء النهضة. كما أن سوق العمل الذي يعتمد على التقنية بشكل متزايد يتطلب مهارات لا يملكها كثير من الشباب، وتوضح إحصاءات منظمة العمل العربية أن نسبة البطالة في العالم العربي تتراوح بين ١٥-٢٠٪ مقابل ٦٪ عالمياً **(تقرير المعرفة العربي للعام، ٢٠١١-٢٠١٢)**.

٤- ضعف البيئات التمكينية العربية:

إن ضعف البيئات التمكينية الاجتماعية والإقتصادية والمعرفية في معظم دول المنطقة العربية يرجع إلى عدة عوامل، لعل أهمها ان المنطقة العربية تفتقر إلى نظرة مؤسسية للمعرفة، وإلى متطلباتها كالتشريعات الخاصة بها. ويمكن القول إن القوانين والتشريعات العربية ما تزال في أغلبها غير مؤهلة للتصدي للقضايا التي يطرحها مجتمع المعرفة.

والجدول التالي يوضح ترتيب الدول الأعضاء في الإسكوا **(الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)** وفق مستوى النضج في البيئة التمكينية، ٢٠١١، ٢٠١٢م.

البلد	المستوى الأول		المستوى الثاني		المستوى الثالث		المستوى الرابع	
	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٩
الأردن					✓	✓		
الإمارات العربية المتحدة					✓			✓
البحرين					✓	✓		
الجمهورية العربية السورية	✓			✓				
السودان(*)		✓						
العراق	✓	✓						
سلطنة عُمان			✓	✓				
فلسطين	✓	✓						
قطر			✓			✓		
الكويت			✓	✓				
لبنان			✓	✓				
مصر					✓	✓		
المملكة العربية السعودية			✓			✓		
اليمن	✓	✓						

المصدر: بيانات جمّعتها الإسكوا.

(*) لم يقدّم تقرير للسودان قبل عام ٢٠٠٩ نظرا لأنه لم ينضم إلى الإسكوا إلا في عام ٢٠٠٨.

١٥- نقص الاستثمار في رأس المال البشري: وليس نقص الاستثمار في رأس المال المادي الذي يمنع الدول الفقيرة من اللحاق بركب البلدان الغنية.

١- الفجوة الرقمية بين البلدان النامية المتقدمة المنتجة للتكنولوجيا، وبالنظر الى المؤشرات المستخدمة لتقييم وتطوير مجتمع المعرفة (مثل التحصيل العلمي، الاستثمار في البحث والتطوير، الوصول إلى الإنترنت...) في الدول النامية والمتقدمة يبدو أن الفجوة الرقمية قد تتسع، لأن المعرفة تنتج المزيد من المعرفة، وهذا بدوره يزيد الانتاجية. وهذا ينطوي على خطورة لأي بلد أو مؤسسة لاتسعى إلى المعرفة. فالدول التي لا تستثمر بما فيه الكفاية في التعليم والتقنيات الحديثة لاكتساب المعرفة تجد صعوبة متزايدة في اللحاق بأولئك الذين لحقوا بركب مجتمع المعرفة **(Andreas, 2012)**.

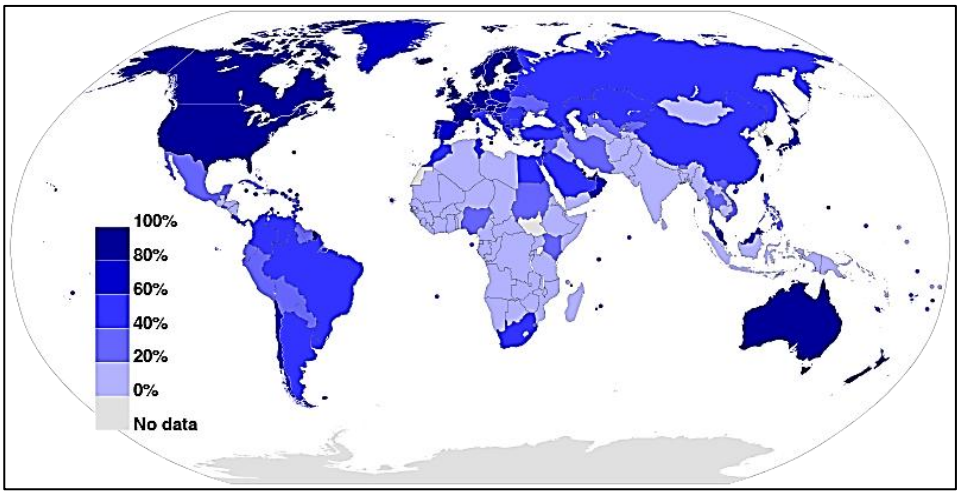

مستخدمو الانترنت في العالم:

أكد التقرير العالمي الثاني عشر لتكنولوجيا المعلومات، بأن الفجوة الرقمية الجديدة فيما يتعلق بطريقة تسخير الدول لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في سبيل تقديم التنافسية والحياة الكريمة، لا تزال قائمة، وأوضح التقرير – الذي جاء بعنوان "النمو والوظائف في عالم فائق الاتصال" – أن السياسات القومية في بعض الاقتصادات النامية لا تعمل على تحويل الاستثمار في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى فوائد ملموسة من حيث التنافسية والتنمية والتوظيف، فضلاً عن الفجوة الرقمية العميقة القائمة بالفعل بين الاقتصادات المتقدمة والنامية التي تعوق الوصول إلى البنية التحتية الرقمية والمحتوى **(Raward, 2014)**.

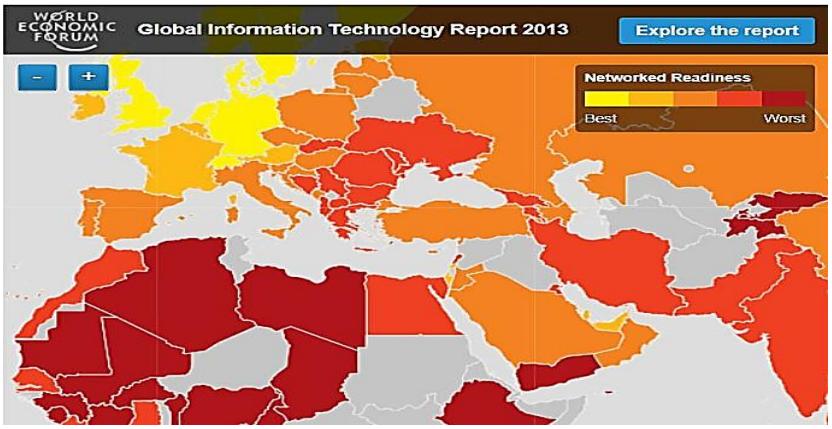

ثانيًا: المعوقات الداخلية المرتبطة بمؤسسات المعلومات:

- ضعف البيئة المعلوماتية: يجب الاهتمام بتوفير بيئة معلوماتية تحتية قوية، تساعد على الانخراط في مجتمع المعرفة، والقدرة على بناء بيئات تمكينية في إنتاج المعرفة وإدارتها، ونشرها، وتوظيفها، وتكريس ثقافة الابداع.
- عدم جاهزية مؤسسات المعلومات لإدارة التجديد والابتكار، ونقل التقنية، وإدارة البحوث والتطوير، ووضع خطط استراتيجية طويلة وقصيرة المدى **(إبراهيم، ٢٠٠٩م)**.
- عدم توافر نظم تشريعات واضحة من شانها أن تضبط وتنظم مساهمات الجهات المختلفة ذات العلاقة بما فيها حقوق الملكية الفكرية.
- عدم وجود كوادر عالية التأهيل لإحداث نقلة نوعية تدعم جهود إقامة مجتمع المعرفة.وعدم تشجيع تبادل الخبرات.
- عدم الاهتمام بتطوير سبل النشر والتوزيع، والتوعية بنتائج البحوث العلمية، وتوطينها في الثقافة العامة من خلال تشابكات مؤسسية مثل مؤسسات التعليم والإعلام **(المسلم، ٢٠٠٣م)**.
- عدم توثيق الخبرات وحفظها في قاعدة بيانات تجعلها متاحة للاستخدام لإعداد أي دراسة بأقل بجهد وتكلفة، مع عدم وضع إجراءات وطريقة عمل تضمن الاتصال المباشر والتواصل بين أصحاب الخبرة والمعرفة والآخرين بشكل منظم ومستمر.
- الصعوبات المادية التي تعانيها معظم مؤسسات المعلومات بسبب عدم التوازن بين ارتفاع الكلفة من جهة وعدم الزيادة في ميزانية المؤسسة من جهة أخرى. ولهذا ندعو إلى اقتناص فرص الاستثمارات الأجنبية في دعم مجالات القدرة العلمية، ومساهمة القطاع الخاص في عملية الدعم والتمويل **(خفاجي، ٢٠٠٢م)**.
- عدم توافر خدمات تلبي احتياجات المتعلم بطرق جديدة.
- ضعف البني التحتية لمؤسسات المعلومات من مرافق وتجهيزات ومبانٍ.
- عدم وجود إدارة متفهمة للتغييرات وللدور الذي يمكن أن تقوم به تلك المؤسسات في دعم المجتمع المحيط بهم.

٤- أهم المتطلبات اللازم توفيرها لتنشيط دور مؤسسات المعلومات في تنمية مجتمع المعرفة.

ويذكر Agnes عددًا من المتطلبات يجب توافرها في مؤسسات المعلومات للوفاء بدورها تجاه مجتمع المعرفة: (Agnes, 2013):

- توافر البنى التحتية المعلوماتية المهمة لتكنولوجيا الاتصالات (ICT)، وتعزيز رأس المال البشري لتسهيل الوصول إلى المعلومات التي هي مصدر حيوي للمعرفة.
- بناء شبكة للإنترنت كخطوة استراتيجية، والمشاركة في وسائل الإعلام الاجتماعية مثل الفيسبوك وتويتر.
- المرافق والتجهيزات: المبنى هو حجر الأساس في نجاح المؤسسات الثقافية في تقديم كافة الأنشطة والخدمات لجمهور المستفيدين منها. وشرط جاذبية المكان والمبنى، وتخصيص مساحات كافية للأنشطة. والمساحات ينبغي أن تكون كافية وتقسم وظيفيًّا وتعمل بشكل جيد. وتوفير أماكن للعمل واجتماع الأفراد وتلبية احتياجات المواطنين.
- تنوع مصادر المعلومات والخدمات: ينبغي توفير عدد من المصادر الإلكترونية والتقليدية مجانًا، فضلاً عن تنوع في الخدمات المقدمة وخاصة الخدمات القائمة على استخدام الشبكات. وتكوين مجموعة كاملة من المقتنيات في مؤسسات المعلومات، وأن يتم فهرستها وتنظيمها جنباً إلى جنب بطرق جديدة وإتاحتها للجمهور.
- دعم المواطنين والشركات والإدارات في المجتمع المحيط بالمؤسسة والتنوع في طرق تسويق الخدمات لهم.
- تسهيل الوصول إلى المعرفة بأي وقت، وبأي مكان، وبأي شكل.
- عمل شراكات استراتيجية بين المؤسسة المعلوماتية والشركات الأخرى، ومساعدتهم في تقديم معلومات لهم عن سوق العمل، والتقنيات الحديثة وتقديم بعض المعلومات الهامة الاستراتيجية
- توافر الإرادة السياسية: لإنشاء مدينة معلوماتية، بما في ذلك الحكومة الإلكترونية.
- وجود نماذج قيادية جيدة: متفهمة للتغيرات التكنولوجية، وللدور المهم

الذي يمكن أن تقوم به تلك المؤسسات في دعم المجتمع المحيط بهم.

- تبني مفهوم اللامركزية في الإدارة، وتبني إدارة المعرفة كطريقة لتداول المعلومات.
- تقييم احتياجات المتعلم بطرق جديدة، وتقديم خدمات بطرق مختلفة، ولذلك فمؤسسات المعلومات بحاجة إلى هيكلة أنواع مختلفة من الخدمات لأنواع مختلفة من المتعلمين.
- ينبغي أن يتوافر في العاملين بمجتمع المعرفة المهارات اللازمة لتحديد واستخدام المعلومات في أشكال مختلفة في بيئة معقدة تتطلب عدداً من المهارات لتقييم واسترجاع المعلومات الواردة في المصادر. ويرى بيتر دراكر.....أن العاملين في مجال المعرفة – وهي الفئة الحديثة – ستكون هي الفئة المهيمنة والمسيطرة من خلال إمتلاكها للمعرفة ومهارات التعامل معها.
- ويذكر التقرير العالمي لليونسكو عدداً من الاستراتيجيات لتمكين المؤسسات المعلوماتية، لكي أن تؤدي دوراً أكثر أهمية في تطوير مجتمع المعرفة، وهي: **(اليونسكو، ٢٠٠٥)**.
- الحفاظ على التراث القومي.
- إتاحة الوصول العادل والمنصف إلى كل مصادر المعلومات المتاحة لديها.
- إنشاء وتسهيل سبل تحويل المعلومات إلى معرفة.
- الاسهام بشكل متسارع في نشر التكنولوجيا الجديدة.
- مؤسسات المعلومات تحتاج إلى أن تكون قادرة على الاستجابة بشكل مناسب وسريع لأي تغييرات تكنولوجية جديدة.
- تقدم التقنية الحديثة بشتى أشكالها قاعدة انطلاق متقدمةً للتطوير المعرفي تتضمن أساليب ووسائل جديدة، لم تكن معروفة من قبل، لتوليد المعرفة ونشرها وتوظيفها. ومن خلال ذلك تُقدم المؤسسات وسائل جديدة، يمكن من خلال توظيفها بالشكل المناسب المساهمة في دعم البحث العلمي وتوليد المعارف، وتعزيز التعليم والتدريب ونشر المعارف، وتوسيع دائرة الإعلام وتوصيل المعلومات، وزيادة الكفاءة الإدارية

لمختلف المؤسسات والأعمال في شتى المجالات (Grant, 1996).

- تدبير الموارد المالية: تؤسس نظم على المستويات الإقليمية وعلى مستوى البلد الواحد تعمل على تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطط التغيير، ويمكن لهذه النظم أن تستند على تخصيصات إلزامية حكومية وضريبية، وعلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الأوسع في المعرفة، إضافة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تؤول في النهاية إلى تأمين الفرص الحاضنة والمحفزة للوصول إلى مجتمع المعرفة.
- تحتاج مؤسسات المعلومات إلى استراتيجيات موحدة تقوم على أساس نهضة شاملة للإعداد الأجيال لمتطلبات مجتمع المعرفة. تتبنى استخدام تقنية المعلومات الحديثة، تعمل على توفير البيئة المناسب لتقنية المعلومات، واستعمال وسائل تضمن أمن المعلومات، والمشاركة الجماعية وتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه التقنية (Daft, 2003).
- الاهتمام ببناء نظم واضحة من التشريعات والترخيصات واعتماد براءات الإختراع وحقوق الملكية، كما أن هذه التشريعات من شانها أن تؤمن القاعدة القانونية الموجهة والملزمة لجميع الجهات المعنية بالعمل على إعداد المجتمع للولوج إلى مجتمع المعرفة.

نظرة مستقبلية لمؤسسات المعلومات في ظل مجتمع المعرفة:

العالم يتحرك بسرعة نحو مجتمع معلومات قائم على المعرفة، وتحول للنظام الرأسمالي إلى نظام معرفي. ولهذا فإن مؤسسات المعلومات تحتاج إلى أن تكون قادرة على الاستجابة لتلك التغيرات بشكل سريع ومناسب، وتتوافر لديها قدرة عالية على استخدام المعلومات من أجل تحسين هذا المجتمع وهو مجتمع المعرفة. وهذه التغييرات أيضاً تملي، على جميع مؤسسات المعلومات إجراء تعديل كبير لتسخير المعلومات لأغراض التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا يتطلب سياسات جديدة، وإصلاحات تنظيمية عاجلة، والنمو في ظل تدفق المعلومات.

وتكشف بعض التقارير الدولية (**البنك الدولي، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥م**) أن بعض البلدان وخاصة الدول (الأوروبية والاسكندنافية والغربية، وكذلك اليابان والولايات المتحدة

وكندا واستراليا) يحركها الانتقال إلى مجتمع المعرفة، ولا تزال بعض الدول في العصر الصناعي وبعضها الآخر في العصر الزراعي. وإذا اعتبرت المعرفة الأكثر إنتاجًا لماذا لم يتم تحول كل المجتمعات إلى المعرفة؟ أوعلى الأقل تتجه في هذا الاتجاه، وكيف يمكن تحويل تلك المجتمعات الصناعية والزراعية إلى مجتمعات معرفية **(اليونسكو، ٢٠٠٥م)**.

والسبيل الى ذلك هو تطبيق المعرفة من خلال نظام متكامل من المؤسسات البحثية والثقافية ذات التوجه نحوالابتكار، وإنشاء وتطبيق فعال للمعارف يعتمد على أوسع نطاق على الثقافة والمؤسسات وعلى الإرادة السياسية في تلك البلاد.

فالتوزيع غير العادل للمعرفة عبر البلدان، وما ينتج عنه مايعرف بالفجوة المعرفية هوأكبر معوق لانتشار المعرفة في البلدان النامية، ويذكر التقرير السابق أن الفجوة المعرفية ترجع إلى ما يلي: **(اليونسكو، ٢٠٠٥م)**.

١- المعرفة الصريحة يمكن نقلها بسهولة عبر الزمان والمكان، أما أجزاء كبيرة من المعرفة الضمنية تقيم في أذهان الناس، وتستغرق وقتاً طويلاً في الوصول إليها ووقتا طويلاً لتطوير تلك المعرفة.

٢- سعت الدول الغنية إلى حماية حقوق الملكية الفكرية (وخصوصاً براءات الاختراع)، وبالتالي زادت كمية المعرفة التي يتم تأمينها واحتكارها.

وساهمت تلك العوامل في زيادة الفجوة المعرفية بين البلدان النامية والمتقدمة.وهذا ما يمثل خطورة للبلاد التي تسعى إلى الوصول الى مجتمع المعرفة، والتي ستجد صعوبة متزايدة في المستقبل في اللحاق بركب الدول التي نجحت بالفعل في الولوج إلى مجتمع المعرفة. فالاستثمار في التعليم والتكنولوجيا الجديدة وحده ليس كافياً، فمن الضروري خلق الظروف الملائمة لتشجيع الابتكار والإبداع والتعاون. وما خلاف ذلك له عواقب سلبية مثل هجرة العلماء الى البلدان الأخرى التي تقدم لهم فرص اقتصادية واجتماعية افضل.

ويرى روبرت رايخ (١٩٩١م) أن البنية الطبقية لمجتمع المعرفة سوف تصبح أكثر ثراءً، من خلال الزيادة الانتاج والطلب على المعرفة المنتجة لديهم. وترى بعض التحليلات أن الاقتصاديات المتقدمة سوف تعتمد على

مهارات معرفية للعاملين في مجال المعرفة متقدمة جداً، وأن مستقبل العمالة غير المهارية في استخدام المعرفة آخذة في الانخفاض. فالمجتمعات التي ستملك المعرفة هي المجتمعات التي ستملك القوة من خلال امتلاكها للمعرفة والمعلومات (Wijetum, 2002).

ومع الدور المتغير لمؤسسات المعلومات يواجه العاملون في قطاع مؤسسات المعلومات تحديات في ظل قلة الموارد مع زيادة في حجم ونوع متطلبات المستفيدين، في ظل مجتمع المعرفة لايقتصر دورهم فقط في البحث عن المعلومات ولكن تدريب المستفيدين على البحث وتقييم واسترجاع المعلومات. وأيضًا في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات أصبح دوره الحصول على المعلومات خارج حدود المؤسسة الثقافية (Wijetum, 2002).

وفي ظل استخدام الموارد المتاحة على شبكة الإنترنت على نحو متزايد، ينبغي أن يكون لديه مسؤولية تعريف المستفيدين بقوانين حقوق الملكية الفكرية. وأيضًا يقع على العالمين في تلك المؤسسات الدور الأكبر ليس فقط في الحصول على المعلومات، ولكن أيضًا ضمان أن تستخدم هذه المعلومات بطريقة مثمرة، فأولئك يجب أن يكونوا بارعين في توفير مصادر المعلومات المتاحة واستغلال أمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Wijetum, 2002).

وفي هذا المجال تبرز ضرورة الدعوة إلى وضع خطة استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة العلمية والتقنية الذي يهتم بدورة هذه المعرفة، ويوفر البيئة المناسبة لتفعيلها وتنشيطها وزيادة عطائها، بما في ذلك تأمين البيئة التقنية الحديثة بشكلها العام، وبيئة تقنيات المعلومات على وجه الخصوص. ففي ذلك تطوير لإمكانات الإنسان، وبناء لاقتصاد المعرفة، وتعزيز للتنمية، وتطوير للمجتمع. ولا شك أن ذلك ليس بالأمر السهل، بل هو أمر صعب، وربما شاق أيضًا، لكنه ممكن، بل وضروري أيضًا.

المسألة المطروحة هي تفعيل دورة إنتاج ونشر واستخدام المعرفة العلمية والتقنية من خلال بيئة مناسبة. ولا شك أن محور هذه الدورة هو الإنسان كمصدر للعطاء من جهة، وكمقصد للاستفادة من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار علينا أن نفهم أولاً الوضع الراهن الذي يحيط بنا. ثم علينا أن نحدد غاياتنا الاستراتيجية، وعلينا بعد ذلك أن

نحوّل هذه الغايات إلى أهداف تفصيلية متدرجة قابلة للتنفيذ. وعلينا أن نضع المشروعات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وأن نحدد المهمات وأساليب التنفيذ. ولا بد أن يتم ذلك بعقلية مرنة وتعاونية تستجيب للمتغيرات من ناحية، وبمناهج وأساليب إدارية سليمة، وخطوات محددة ومجدولة زمنيًا من ناحية أخرى. ولنا في تجارب الدول، وما خطته من خطوات سابقة، أمثلة نفهم منها نقاط القوة ومصادر الضعف في مسيرتها، كي تتمتع مسيرتنا بالكفاءة والنجاح المنشود.

الخلاصة والتوصيات:

وفي ضوء ما سبق " نحو مجتمعات المعرفة " يمكن استخلاص ما يلي:

١- إذا كانت المعلومات وسيلة للمعرفة، فليست هي المعرفة؛ إذ إن المعلومات قد ولدت من الرغبة في تبادل المعرفة. ومؤسسات المعلومات مكان يتعلم فيه المرء فتحوّل المعلومة إلى معرفة، في مجتمعات متعلمة تقوم على التدريب مدى الحياة، وستبقي تلك المؤسسات دعامة انتقال جماعي للمعارف، بوظيفتها المعرفية والتطويرية ونموذج المنظمة المتعلمة.

٢- إن عوامل التكامل والتعاون مكفولة على أرض الواقع العربي كحقائق ينبغي استثمارها في رؤى وسياسات وخطط ومشروعات تشكل بيئات ممكنة للتوجه إلى مجتمع المعرفة.

٣- الحد من الفجوة الرقمية أمر مهم، لكنه غير كاف، إذ إن الفجوة الرقمية غالبًا ما تقترن بفجوة معرفية أكثر عمقًا وقدمًا.

٤- ستؤدي المعرفة دورًا متزايدًا في النمو الاقتصادي. كما أنها تشكل أحد أسس التنمية البشرية المستدامة.

التوصيات:

إن مؤسسات المعلومات مدعوة للقيام بدور أساسي في تطوير مجتمع المعرفة، ولكي تقوم تلك المؤسسات بالدور المنوط بها يتطلب ذلك تجنيد عدد كبير من العناصر، منها:

١- إن العالم يتوجه بسرعة نحومجتمع قائم على المعرفة، فيه كثير من المتغيرات، ولمواجهة مؤسسات المعلومات هذه التغييرات يتطلب وضوح الرؤى، وإعادة النظر في الأهداف الأساسية لديها.

٢- توفير نماذج جديدة للقيادة متفهمين للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية ... إلخ.

٣- مضاعفة تسهيل النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تشجع نشر المعرفة وتقاسمها، وتجعل من تكنولوجيا المعلومات أداة أساسية للمعرفة في ظل مجتمع المعرفة.

٤- المشاركة في محو الأمية المعلوماتية عن طريق إمداد مجتمع المستفيدين بالمهارات اللازمة لتحديد واستخدام المعلومات في أي أشكال مختلفة، وتقييم واسترجاع المعلومات الواردة في المصادر.

٥- الحث على نشر وتعزيز الأدوات الرقمية والبرمجيات الحرة والتعامل معها، وتشجيع مصممي البرامج على إنتاج مضامين ملائمة من الوجهة الثقافية، تسهم في ترقية حرية التعبير.

٦- النهوض بالميزان العام للمعرفة من خلال تسهيل نفاذ المعرفة لأكبر عدد من المستفيدين.

٧- ينبغي على مؤسسات المعلومات أن تقوم بدور متزايد في إنتاج المعارف، ونشرها.

٨- إنشاء شبكات وبنى تحتية جديدة تختص بالتقنيات الحديثة، مع إصدار سياسات وتشريعات مختصة.

٩- تشجيع جهود البحث في الجودة التقنية وخاصة فيما يتصل بالعولمة، ويجب دراسة كل المقترحات الهادفة إلى تشجيع التضامن الرقمي.

١٠- تشجيع إقامة معايير ومقاييس موضوعية تسمح بتعيين المواقع التي تتصف معلوماتها بالمصداقية وتتميز بجودتها؛ عمل كهذا يجمع جهود المؤسسات العامة والخاصة قد يفضي إلى إدخال علامات الجودة.

١١- تكثيف إنشاء الشراكات من أجل التضامن الرقمي، وزيادة إمكانيات العمل والتعاوني التبادلي لتبادل وتقاسم المعرفة ونشرها **(الدولي، ٢٠١٢م)**.

١٢- تمكين مؤسسات المعلومات من المشاركة في دراسات الجدوى التي تقوم بها الحكومات، والتي تمكن من استنباط مؤشرات لمجتمع المعرفة من شأنها المساعدة في تحديد أفضل للأولويات استهدافًا لتقليص الفجوة الرقمية على الصعيد المحلي والدولي.

١٣- تقييم الخدمات التي تقدمها مؤسسات المعلومات لبيان مدى تلبيتها لاحتياجات الجمهور، من حيث التنوير والتعليم والنشاط الثقافي، ومحاولة إقامة مفاهيم جديدة لتتماشى مع متطلبات مجتمع المعرفة.

المـراجــع

1- Retrieved from wkimedia: http://metawikimedia.org/wiki

2- Greco, P. (2007). The knowledge society. *Journal of science communication.*

3- Agnes, M... (2013). Public libraries in the knowledge world cities:core services. *libraries in information world cities, 63*(4), 295- 319.

4- Andreas, M. (2012). *E Democracy & e government.* london: springer.

5- Bindé, J. (2006). *Towards knowledge societies: UNESCO world report.* paris.

. boyed, r... (1999). Idea of a world brain:Acritical re-assessment. *journal of the American for information, 50*(7).

7- Cavanagh, M. F. (2009). *Making the invisible visible Public library reference service as epistemic practice.* Toronto: University of Toronto.

8- COOPER, j. l. (2004). Cooperative Learning and critical thinking Teacher. *Psychology, 22*(1), 7 - 9.

9- Daft, R. L. (2003). *Organization Theory and Design.* Vanderbilt University.

10- Drucker, P. (1993). *Post -capitalist sociaty.* Now York.

11- Eduardom, T... (1995). harnessing information for development: proposal for a world bank group visition and strategy. *6*(3-4), 145-188.

12- Felt, U. W. (2007). Taking European Knowledge society seriously.. *European Commission: European Communities*(EUR 22700).

13- Gorman, M. (2001). Values for human-to-human reference. *Library Trends, 50*(2), 168-182.

14- Grant, R. M. (1996). Toward a knowledge-based theory of the firm. *Strategic Managemen Journa, 17,* 109-122.

15- M, A... (2013). Public libraries in the knowledge society:core services. *libraries in information world cities, 63*(4), 295- 319.

16- McGary, D. e. (2006). *Sold Out" Toward a Knowledge ociety: USJapan Perspectives). Business Report.* New York: The New York Times.

17- Minati, G. (2012). Knowledge to manage the knowledge society. *the learning Organizatuion, 19*(4), 352-370.

18- Rajan, Y. S. (2003, August). Towards a knowledge society in India: issues for management. *International journal of information technology and management, 15*.

19- Raward, r... (2014). *The global informaion technology report*. World Economic Forum.

20- Sachs, J. (2008). the Knowledge Society as Trigger for Contemporary change in Education Policy and Practice. *The Future of Education*(7), 23-43.

21- Scardamalia, M. &. (2003). *Knowledge Building. In Encyclopedia of Education.* New York: Macmillan Reference.

22- slaus, L. (2007). building a knowledge-based society:the case of south East Europe.. *futures*, pp. 986-996.

23- Swanstrom, E. ,. (2002). "Economic – based knowledge Management". *knowledge management*, ,www.gkec. org/knowledheeconomics/econkmframew ork/kmeconomics1.7 pdf.

24- Timss, م .ا .(2010). نتائج الدول العربية المشاركة في الدراسة الدولية لتوجهات مستويات الأداء في الرياضيات والعلوم منشورات المكتب العربي :نيويورك. Timssلدراسة.

25- Vicky Guin, M. (2008). INSTITUTIONAL CULTURE, PERFORMANCE, AND LEARNING IN A TWO-YEAR TECHNICAL. *COMMUNITY COLLEGE*.

26- Whetten, D. (2006). Albert and Whetten revisited: strengthening the concept oforganizational identity.. *Journal of Management Inquiry, 15*(3), 219-234.

27- Wijetum, P. (2002). *developing a knowledge society through teacher libraries:a conceptual modl for srilanka international association of school librarianship:annual conference.*

28- William, A. D. (2008). *Knowledge society.* USA: Detroit:Macmillan Reference.

٢٩- إبراهيم، ا. ن (٢٠٠٩) إدارة المعرفة. الأردن: عالم الكتب الحديث.

٣٠- الأمم المتحدة.جامعة الدول العربية (٢٠٠٩) تحديات التنمية في الدول العربية. القاهرة.

٣١- الحسيني، س. ب (٢٠٠٩) الثوابت والمتغيرات في مجتمع المعرفة. ندوة الاسلام ومجتمع المعرفة. مسقط، عمان: مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية.

٣٢- صندوق النقد الدولي (٢٠١٢) بيانات وطنية.

٣٣- الأمم المتحدة (٢٠١٠/ ٢٠١١) تقرير التنمية البشرية العربي للعام: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات الى التنمية البشرية.عدد خاص في الذكرى العشرين، بيروت.

٣٤- المجيدل، ع. أ. (٢٠٠٦) دراسة مقارنة: لمعوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (١٢٣).

٣٥- المسلم، ل. ب. (٢٠٠٣). أهمية الحفاظ على المعرفة والخبرات المكتسبة.

٣٦- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو (٢٠٠٥). التقرير العالمي لليونسكو: من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة.

٣٧- تقرير المعرفة العربي للعام (٢٠١١-٢٠١٢).

٣٨- خفاجي. ع. (٢٠٠٢). الجودة الشاملة. الأردن. عمان: جامعة الإسراء.

٣٩- سعد محمود الكواز - محمد نايف محمود (٢٠٠٧). اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية ومدى مساهمتها في الاقتصاد المعرفي. الموصل: كلية الاقتصاد والإدارة.جامعة الموصل.

٤٠- سمراء كحلات عموري، شابونية عمر. (٢٠١٣). توجهات المكتبة الجامعية العربية نحومجتمع المعرفة في ظل تغيرات البيئة الأكاديمية. مهنة ودراسات المكتبات والمعلومات:الواقع والتوجهات المستقبلية (ص ٤٠٩- ٤١٩). المدينة المنورة.السعودية: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.

٤١- صابر، ج. (٢٠٠٩). الأبعاد التربوية لجدل الثابت والمتحول في فلسفة التربية: دراسة تحليلة مقارنة في الإنساق الفكرية للتربية العربية. مجلة دمشق للعلوم التربوية1)25 ,، .(2

٤٢- عشيبة، ف. د. (٢٠٠٩). دراسات في تطوير التعليم الجامعي في ضوء

التحديات المعاصرة. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

٤٣- محمد، س.م. (٢٠٠١). وظائف الجامعة المصرية على ضوء الاتجاهات التقليدية والمعاصرة، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٤٤- وطفة، ع. (٢٠١١). في الإغتراب الثقافي المعاصر، مجلة المعرفة السورية (٥٧١).

٤٥- يحيى، ع. ب. (٢٠١٢). مشهد تكنولوجيا الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي.